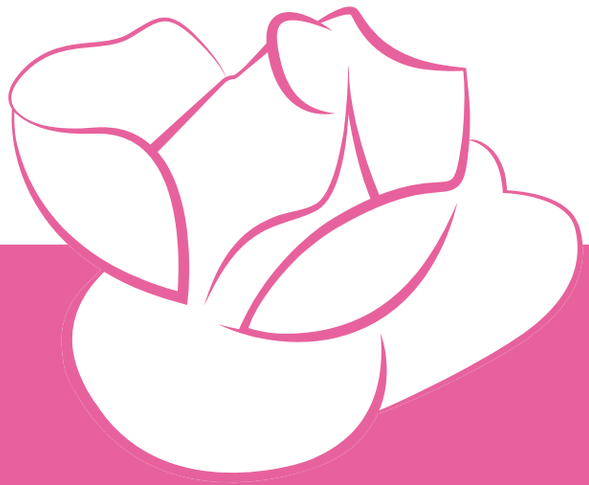

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵙⴷⵓⵔⵜ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⵉⵎⵙⵍⵉⵜ ⵜⵉⵏⵎⵣⵡⵉⵜ

البرنامج الانتخابي

للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

للاستحقاقات الانتخابية 2026

إنصاف | شغل | كرامة

من أجل التنمية العادلة و العيش الكريم

البرنامج الانتخابي
للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
للاستحقاقات الانتخابية **2026**

تقديم:

يخوض الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية استحقاقات سنة 2026 برؤية سياسية جديدة وطموح إصلاحي متجدد، واضعا في صلب مشروعه المجتمعي شعار «التنمية العادلة»، باعتباره تعبير عن التزام الحزب ببناء مغرب أكثر إنصاف وتوازن، ومواصلة لمسار الإصلاح والتنمية الذي تعرفه المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بما يضمن توسيع دائرة الاستفادة من ثمار النمو وتحقيق الكرامة والعدالة لجميع المواطنات والمواطنين، وذلك في امتداد للمرجعية الاتحادية الديمقراطية الاجتماعية التي شكلت عبر تاريخ الحزب رافعة للنضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وينطلق هذا البرنامج من قناعة راسخة بأن المغرب راكم خلال السنوات الأخيرة مكتسبات مهمة على مستوى البنيات التحتية والاستثمارات الكبرى والإصلاحات المؤسساتية، غير أن المرحلة المقبلة تقتضي إرساء رؤية جديدة للتنزيل العمومي، تجعل من العدالة المجالية والاجتماعية محور أساسي للسياسات العمومية، وتضمن توزيع أكثر توازنا للثروة والفرص بين الجهات والفئات الاجتماعية، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص، انسجاما مع نفس المرجعية الاتحادية التي تعتبر أن الدولة الاجتماعية ليست خيار تقني بل اختيار سياسي مؤسس للإنصاف والمواطنة الفعلية.

ويقدم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برنامج واقعي وقابل للتنفيذ، مبني على تشخيص دقيق للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلادنا، وفي مقدمتها إشكالية التشغيل، وتفاقم البطالة، واتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية، حيث يضع خلق فرص الشغل اللائق في صدارة أولوياته، من خلال تحفيز الاستثمار المنتج، ودعم المقاولات الوطنية، وتأهيل الرأسمال البشري، وربط التكوين بحاجيات الاقتصاد الوطني ومتطلبات التحولات التكنولوجية والرقمية، في امتداد لقناعة اتحادية راسخة تعتبر أن التنمية لا تنفصل عن كرامة الإنسان وعن العدالة الاجتماعية باعتبارهما جوهر المشروع الاتحادي.

كما يلتزم الحزب بجعل محاربة الريع والاحتكار والفساد مدخل أساسي لتحقيق التنمية العادلة، عبر تعزيز المنافسة الشريفة، وتكريس مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحرير المبادرة الاقتصادية من مختلف أشكال الامتيازات غير المشروعة، بما يضمن تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين ويعيد الثقة في المؤسسات والأسواق، انسجاما مع المرجعية الاتحادية التي طالما ربطت بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبنى البرنامج اختيارات اقتصادية واضحة ترتكز على بناء اقتصاد منتج وقادر على خلق القيمة المضافة، وتسريع وتيرة التصنيع، وتطوير السيادة الاقتصادية الوطنية، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية ذات القدرة العالية على التشغيل والتصدير، مع مواصلة تحديث الفلاحة والخدمات والاقتصاد الرقمي، بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق معدلات نمو أكثر قوة واستدامة، في أفق يعكس رؤية اتحادية تعتبر أن التنمية ليست مجرد أرقام بل مشروع مجتمعي متكامل.

ويطمح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من خلال هذا البرنامج، إلى المساهمة الفعلية في تحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد، وبناء دولة اجتماعية قوية وعادلة، قادرة على ضمان التعليم الجيد، والصحة للجميع، والحماية الاجتماعية الفعالة، والشغل الكريم، والتنمية المتوازنة بين مختلف جهات المملكة، بما يجعل من التنمية العادلة خيار سياسي واقتصادي ومجتمعي يؤسس لمغرب أكثر تقدما وازدهارا وإنصافا، وفي وفاء دائم للمرجعية الاتحادية التي جعلت من الإنسان محور كل مشروع تنموي ومن العدالة الاجتماعية غاية أساسية للفعل السياسي.

أهدافنا بحلول سنة 2031

- تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 6% سنويا، بما يمكن من خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين مستوى عيش المواطنين.
- الحفاظ على عجز الميزانية في حدود لا تتجاوز 3% من الناتج الداخلي الخام، بما يضمن استدامة المالية العمومية وقدرتها على تمويل الاستثمارات والبرامج الاجتماعية.
- خفض المديونية العمومية إلى أقل من 60% من الناتج الداخلي الخام، بما يعزز السيادة المالية للمملكة ويقلص أعباء خدمة الدين.
- تقليص عجز الميزان التجاري بنسبة لا تقل عن 15%، من خلال دعم الإنتاج الوطني والصادرات ذات القيمة المضافة العالية وتقليص التبعية للواردات.
- رفع معدل الاستثمار الخاص إلى 25% من الناتج الداخلي الخام، عبر تحسين مناخ الأعمال وتحفيز المبادرة الخاصة والاستثمار المنتج.
- رفع مساهمة الصناعة والصادرات ذات القيمة المضافة إلى 30% من الناتج الداخلي الخام، بما يعزز السيادة الصناعية ويجعل المغرب أكثر اندماجا في سلاسل القيمة العالمية.

تعاقد من أجل التنمية العادلة

هذه الأهداف ليست مجرد مؤشرات اقتصادية، بل هي تعاقد سياسي واضح مع المواطنات والمواطنين، لأنها تمثل الشروط الأساسية لخلق فرص الشغل، وتقوية الطبقة الوسطى، وتمويل الدولة الاجتماعية، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبناء اقتصاد وطني أكثر تنافسية وعدالة وسيادة، ومن هذا المنطلق، يجعل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من التنمية العادلة إطارا ناظما لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في هذا البرنامج، حتى تصل ثمار النمو إلى جميع المغاربة دون استثناء.